4,4٪ ارتفاع واردات اليابان من النفط الكويتي

كونا: أظهرت بيانات حكومية يابانية أمس أن واردات اليابان من النفط الخام الكويتي في يناير الماضي سجلت ارتفاعا بنسبة 4,4٪ على أساس سنوي لتبلغ 8,26 ملايين برميل أي ما يعادل 266 ألف برميل يومياً.
وقالت وكالة الطاقة والموارد الطبيعية اليابانية في تقرير أولي إن نسبة شحنات الكويت التي تعد رابع أكبر مزود نفط لليابان بلغت 7,8٪ من إجمالي واردات اليابان للنفط الخام. في مقابل ذلك، ذكرت أن إجمالي واردات اليابان التي تعد ثالث أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة والصين تراجع بنسبة 2,5٪ على أساس سنوي ليصل إلى 3,40 ملايين برميل يوميا في ثاني انخفاض له على التوالي خلال شهرين فيما شكلت الشحنات من الشرق الأوسط نسبة 87,1٪ من الإجمالي بزيادة قدرها 6,8٪ عن العام السابق.

تعويل على شهر مارس لبدء المستثمرين الشراء على الأسهم القيادية طمعاً في التوزيعات النقدية والمنح

صفقات مليارية لا تشعل بورصة فبراير

على الرغم من وجود صفقات بالمليارات في طريق البورصة الكويتية فإن المؤشرات ترتفع قليلا والسيولة تتراجع 50٪

شريف حمدي

رغم وجود صفقات مليارية، احدها تم هذا الشهر عن طريق شراء شركة الاتصالات السعودية نحو 25,8٪ من اسهم VIVA، وأخرى في طريق التنفيذ لشركة الكويتية للاغذية (أمريكانا)، إلا أن البورصة في شهر فبراير لم ترتفع بشكل كبير، ويبقى التعويل على شهر مارس لعودة الشراء خصوصا على الأسهم القيادية المحملة بتوزيعات نقدية ومنح، والمرجح ان تبدأ في عقد جمعياتها العمومية هذا الشهر. وعلى الرغم من هذا الوضع، إلا ان مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية أنهت شهر فبراير على مكاسب، ما أدى إلى تقليص خسائر هذه المؤشرات التي شهدتها خلال 2016 والتي كانت بدايتها ثقيلة على مؤشرات البورصة الكويتية كسائر البورصات الخليجية.

وتأثر السوق خلال تعاملات الشهر الماضي بعدة عوامل أبرزها ما يلي:

● تفاعل سوق الكويت المالي المتعطش للأخبار الإيجابية والتي تمثلت خلال الشهر الماضي في إعلان الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) على موقع البورصة إفصاحا من شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات يفيد بقيامها بإبرام اتفاقية مبدئية مشروطة لبيع حصتها البالغة 66,7٪ في الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) لصالح شركة أدبتيو، وهي شركة استثمار تمثل مجموعة من مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي الماليين بقيادة محمد العبار، حيث نشطت أسهم مجموعة الخرافي بشكل لافت في كثير من جلسات فبراير الماضي، فضلا عن اسهم بنكية ذات علاقة بالصفقة.

● التحسن النسبي في أسعار النفط خاصة لبرميل النفط الكويتي الذي كان قد وصل إلى ما دون 20 دولارا للبرميل، وبارتفاع سعره تحسن أداء البورصة الكويتية بشكل ملحوظ، وسط توقعات باستمرار تحسن أسعار النفط بالسوق العالمي في ظل حالة التفاؤل بتثبيت إنتاج النفط عند مستويات يناير الماضي.

● تفاعلت بورصة الكويت مع النتائج المالية للشركات والبنوك، والتي أظهرت نموا في نتائج الشركات المعلنة حتى الآن بنسبة تصل إلى 5٪ حسب تقرير لإحدى الشركات المالية المتخصصة في تحليل أداء سوق الأوراق المالية.

● نشطت العديد من الأسهم التي كشفت مجالس إدارتها عن توصياتها بتوزيعات نقدية جيدة لعام 2015، حيث حظيت هذه النوعية من الأسهم باهتمام المتداولين الذين يفضلون الاستثمار عادة في أسهم التوزيعات خاصة أنه حتى الآن تم الكشف عما يزيد على 650 مليون دينار توزيعات نقدية نصفها تقريبا سيكون من البنوك الكويتية، وهو ما يفسر زيادة الإقبال عليها خلال الكثير من جلسات فبراير الماضي.

ورصدت «الأنباء» انخفاضا كبيرا في السيولة خلال شهر فبراير 2016 وفبراير 2015 وذلك بنسبة 51٪، إذ بلغ إجمالي السيولة في الشهر الماضي 224 مليون دينار بمتوسط يومي 11,2 مليونا، مقارنة مع 460 مليون دينار بمتوسط يومي 25,5 مليون دينار في الفترة ذاتها من 2015، وهو ما يعكس استمرار تدني أوضاع البورصة الكويتية.

وبنهاية تعاملات فبراير الماضي تراجعت السيولة مقارنة بيناير الذي سبقه، وذلك بنسبة انخفاض 13٪، إذ بلغ إجمالي السيولة في يناير 257 مليون دينار، حيث لعبت صفقة استحواذ شركة الاتصالات السعودية STC على شركة الاتصالات الكويتية VIVA دورا كبيرا في زيادة السيولة من خلال نشاط عمليات الشراء التي شهدها السهم قبل دخول الصفقة في حيز التنفيذ الفعلي، علما ان الصفقة أدخلت سيولة أجنبية للسوق بنحو 129 مليون دينار، وهي عبارة عن قيمة شراء الشركة السعودية نحو 25,8 ٪ من اسهم «VIVA».

وحققت البورصة الكويتية خلال تعاملات فبراير الماضي مكاسب بلغت 330 مليون دينار او نحو مليار دولار، حيث استقرت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت المالي عند 24,557 مليار دينار ارتفاعا من 24,224 مليارا بنهاية يناير الماضي، وبذلك تكون خسائر البورصة في 2016 تقلصت إلى 6,6٪ بعدما تجاوزت الـ 10٪ خلال السنة الحالية.

وأنهت مؤشرات السوق تعاملات الشهر على النحو التالي:

● حقق المؤشر السعري مكاسب بنسبة 1,8٪ بعد تحقيق مكاسب بلغت 93 نقطة ليصل إلى 5207 نقاط، وبذلك تقلصت خسائره السنوية إلى 7,3٪ بعد أن كانت بنهاية يناير الماضي 9٪.

● ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 1,4٪ محققا 12 نقطة مكاسب ليصل إلى 841 نقطة، وتقلصت خسائر السنوية إلى 6,6٪ بعد أن كانت في نهاية يناير 8٪.

● شهد المؤشر الوزني ارتفاعا بنسبة 1,4٪ محققا 5 نقاط مكاسب، ليصل إلى 358 نقطة، وتقلصت خسائر المؤشر إلى 6,1٪ بعد أن كانت في نهاية الشهر الماضي 7,5٪.

«السعري» يغلق مرتفعاً عند 1,8٪ و1,4٪ لكل من «الوزني» و«كويت 15»

50٪ تراجع متوسط سيولة السوق على أساس سنوي

توزيعات منتظرة عند 650 مليون دينار.. فهل تجذب المستثمرين؟

مؤشرات جيدة: 330 مليون دينار مكاسب البورصة في شهر واحد

في استطلاعها لشهر فبراير 2016

«رويترز»: مواقف مديري الصناديق من الأسهم الكويتية.. لم تتغير

محمود عيسى

أظهرت نتائج استطلاع وكالة «رويترز» لشهر فبراير الماضي ان مديري الصناديق اصبحوا اكثر إيجابية تجاه الأسهم السعودية، وذلك بعد تراجع التقييمات الخاصة بالأسهم ونظرا لتوافر دلائل على ان أسعار النفط ربما تكون قد وصلت الى القاع وانها ستستعيد عافيتها من جديد.

وقد اظهر الاستطلاع الاحدث الصادر امس وشمل 14 مديرا للصناديق الاستثمارية في المنطقة وتم إجراؤه خلال الايام العشرة الماضية، اظهر ان مواقف مديري الصناديق الاستثمارية إزاء مخصصات الاستثمار في سوق الكويت للاوراق المالية لم تتغير إذ ظلت النسبة على ما كانت عليه في استطلاع الشهر السابق عندما توقع 2 من المشاركين زيادة مخصصاتهم وتوقع 2 تخفيضها أي بنسبة 14٪ من المشاركين من كل جانب، فيما ظل 10 من المديرين أو 72٪ منهم على موقفهم دون تغيير، وبذلك تتساوى كل من الكويت وقطر في النتائج لهذا الشهر.

لكن من ناحية أخرى، فإن الأسهم القطرية فقدت شيئا من زخمها وتراجعت شهية مديرو المحافظ الاستثمارية لشرائها، حيث توقع 14٪ من المشاركين زيادة مخصصاتهم منها وتوقعت نسبة مماثلة منهم تقليصها، وذلك مقابل 43٪ بالزيادة و7٪ بالتخفيض في استطلاع الشهر السابق.

اجراءات تقشفية

وأضافت ان مديري الصناديق أصبحوا أواخر العام الماضي اقل ميلا للتداول في السوق السعودية كبرى الأسواق المالية العربية عندما تمخض هبوط أسعار النفط عن تردي الاوضاع المالية الحكومية، وبالتالي أصبح اتخاذ اجراءات تقشفية كبرى أمرا حتميا.

وقد توقع 29٪ من المشاركين في استطلاع الشهر الماضي زيادة مخصصاتهم من الأسهم السعودية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، فيما توقع 21٪ منهم تخفيضها.

وتوقع 43٪ زيادة مخصصاتهم من الأسهم السعودية، وهي اعلى نسبة تسجل في هذا الاتجاه منذ فبراير 2015، وذلك مقابل 7٪ فقط توقع تخفيض هذه المخصصات.

ونسبت الوكالة الى مدير عام بنك ابوظبي الوطني محمد الياسين قوله انه في اعقاب الهبوط الاخير في أسعار الأسهم، فقد كانت توزيعات أرباح الأسهم في المملكة من اعلى المعدلات الاقليمية.

وبالإجمال، توقع 36٪ من المشاركين في استطلاع رويترز زيادة مخصصاتهم من الأسهم المتداولة في الشرق الاوسط، مقابل 7٪ توقعوا تخفيضها، وهذه النتيجة لا تختلف كثيرا عن نتائج الشهر السابق الذي اظهر نسبة 43٪ بالزيادة مقابل 7٪ بالتخفيض.

تعاف حقيقي

وبالرغم من تعافي نحو 10٪ او اكثر من مؤشرات الأسهم الخليجية منذ منتصف يناير الماضي، ابان الاستطلاع ان كثيرا من المديرين غير مقتنعين بهذ التحسن، مشيرين الى ضرورة البدء بتحقيق تقدم اكبر، وذلك في ضوء تقلبات أسعار النفط والاجراءات التقشفية التي بدأت دول في المنطقة تطبيقها والتي ستتجلى آثارها فيما بعد.

من ناحيته، قال مدير محفظة في شركة ابو ظبي انفست ساشين موهيندرا «ان أسعار النفط ستستمر في السيطرة على ميول المستثمرين خلال الاشهر القليلة المقبلة، ونتيجة لذلك فاننا نتوقع ان تبقى هذه الميول متاثرة بعوامل سلبية في النصف الاول من العام الحالي».

الأسهم المفضلة

وتبقى أسواق الأسهم الاماراتية هي المفضلة في اوساط المشاركين في الاستطلاع للشهر التاسع على التوالي، حيث توقع 57٪ زيادة مخصصاتهم من الأسهم الاماراتية، فيما لم يتوقع احد تخفيضها، في تحسن عن الشهر الماضي الذي كانت نتيجته 57٪ و7٪ على التوالي.

واصبح مديرو الصناديق على موقف سلبي أيضا من الأسهم المصرية حيث توقع 7٪ منهم زيادة مخصصاتهم منها مقابل 21٪ توقعوا تخفيضها، وهذه النتيجة انعكاس لنتائج الشهر السابق. وما زالت أزمة نقص الدولار الحادة في الأسواق المصرية تستنزف الاقتصاد المصري.

النتائج الكلية

أما بالنسبة لنتائج الاستطلاع المتعقلة بالاستثمار في الأسهم في دول الشرق الاوسط بوجه عام، ودول التعاون منفردة، والتي شاركت فيها 14 مؤسسة مالية خليجية هي بنك عمان الاهلي، شركة المال كابيتال، شركة الريان الاستثمارية، شركة اموال قطر، ارقام كابيتال، بنك دبي الوطني، بيت الاستثمار العالمي جلوبل، شركة انفست ابوظبي، بنك ابوظبي الوطني، شركة الوطني للاستثمار، شرودرز ميدل ايست، ناشنال انفستور، بنك الاتحاد الوطني وبنك رسملة الاستثماري، فقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول المرفق:

الدولة	الزيادة	التقليص	البقاء على الوضع الحالي
الشرق الأوسط	5	1	8
الإمارات	8	0	6
قطر	2	2	10
السعودية	6	1	7
الكويت	2	2	10
مصر	1	3	10
تركيا	1	3	10

مديرو الاستثمار أصبحوا أكثر إيجابية تجاه الأسهم السعودية

تثبت تصنيفاته الأعلى في المنطقة بنظرة مستقبلية مستقرة

موديز: «الوطني» الأقوى في الكويت

أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني في تقرير لها أن بنك الكويت الوطني في موقع قوي وأفضل من أقرانه للاستفادة من الفرص الائتمانية الكبيرة مع ترسية المزيد من مشاريع البنى التحتية ضمن خطة التنمية الحكومية، مشيرة إلى أن بنك الكويت الوطني بين القليلين القادرين على قيادة الصفقات والتمويلات الضخمة.

وكانت موديز قد ثبتت تصنيفات بنك الكويت الوطني الطويلة الأجل عند Aa3، وهي الأعلى بين جميع بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بنظرة مستقبلية مستقرة، كما ثبتت تصنيفات البنك للقوة المالية. وأشارت في تقريرها إلى أن تصنيفات بنك الكويت الوطني، الأعلى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تعكس قوة ربحيته ومؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة والمستقرة ورسملته المريحة.

وفي تقريرها، قامت موديز بتحديد مخاطر الأطراف المقابلة لبنك الكويت الوطني، حيث صنفته بفئة (Aa2(cr)/Prime-1(cr)، الأمر الذي يعكس مدى صلابة البنك في مواجهة حالات الإخفاق المالي التي قد تنتج عن التعاملات مع الأطراف المقابلة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز المركز الريادي لبنك الكويت الوطني في السوق المحلية والإقليمية، كما يؤكد على مدى استقرار البنك وقدرته على الاستمرار في تحقيق النتائج التشغيلية الإيجابية. وأكدت «موديز» أن أداء بنك الكويت الوطني لطالما كان أفضل من أقرانه من حيث جودة الأصول، مشيرة إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية لدى بنك الكويت الوطني إلى 1,3٪ بنهاية العام 2015، وهي نسبة أدنى بكثير من متوسط نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك التقليدية في الكويت.

ورأت «موديز» أن مؤشرات ربحية بنك الكويت الوطني ستبقى قوية خلال الفترة المقبلة، كما يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة وبمستويات مريحة من السيولة، وهو يستفيد من توجه المودعين نحو الجودة في حال حدوث مشاكل نظامية.

وقالت «موديز» إن بنك الكويت الوطني هو أكبر مؤسسة مالية في الكويت ورائد في الخدمات المصرفية للشركات وفي تمويل التجارة في الكويت، كما أنه يستحوذ على الحصة الأكبر في سوق خدمات التجزئة.

وعن الاجراءات التي اتخذها بنك الكويت الوطني لتعزيز رأس المال وفق تعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال ومتطلبات بازل3 مثل إصدار أوراق مالية دائمة بقيمة 700 مليون دولار أميركي وسندات مساندة لرأس المال بقيمة 125 مليون دينار كويتي، فقد قالت موديز إن بنك الكويت الوطني يتمتع بمستويات رسملة مريحة تتخطى الحد الأدنى للمعدلات الرقابية المطلوبة.

وأشارت «موديز» إلى أن استحواذ بنك الكويت الوطني على حصة مسيطرة في بنك بوبيان الإسلامي في يوليو 2012 يعزز شبكته المصرفية المحلية ويوفر لعملائه خيار التعامل بالصيرفة الإسلامية.

ويتمتع بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، التي تجمع على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة العاشرة على التوالي.

تصنيفات البنك تعكس قوة ربحيته ومؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة

الوطني قاد الصفقات الضخمة ومعظم عمليات تمويل العقود الكبيرة

التوجه نحو الدخل الثابت

تبين من استطلاع وكالة «رويترز» لشهر فبراير الماضي زيادة توجه مديرو الصناديق نحو أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت في الشرق الاوسط، وجاء ذلك بواقع 21٪ في جانبي الزيادة في الاصول وتخفيضها، فيما كانت نتائج الشهر السابق 7٪ و14٪ على التوالي.

ويبدو ان فرص زيادة أسعار الفائدة الاميركية خلال هذا العام قد بدأت بالتلاشي، فيما يوجه بعض المديرين جزءا من أموالهم في أدوات استثمار قصيرة الاجل وذات دخل ثابت الى ان تستقر الأسواق الاقليمية على مسار اكثر مرونة.

وقال مدير عام بنك ابوظبي الوطني محمد الياسين «ان السندات السيادية الحكومية أو السندات ذات الدرجة الممتازة أصبحت الإدارة الاستثمارية المفضلة على المدى القصير الى ان تصبح الأسواق اقل تقلبا».

مفاوضات لمصانع محلية للاستثمار في إيران

هديل الخطيب

ما إن تم إعلان رفع العقوبات الأممية على إيران إلا وبدأت المصانع المحلية تبحث تعزيز علاقاتها مع القطاع الصناعي في إيران والذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية جدوى. وعلمت «الانباء» من مصادر ذات صلة أن بعض المصانع المحلية قد بدأت بالفعل في الدخول في مفاوضات مع مصانع ايرانية لنبأ مصانع جديدة أو الدخول في شراكات وشراء حصص في مصانع محلية. وأوضحت المصادر أن المصانع المحلية كانت متعطشة للاستثمار في ايران للاستفادة من الفرص المجدية هناك في شتى الانشطة الصناعية، مشيرة الى أن هناك تنسيقا مع جهات معنية في الدولة لبحث فتح تأشيرات الدخول للايرانيين من رجال الاعمال مما يسهل زيادة حجم الاستثمارات الصناعية مع حاجة ايران لبعض الصناعات المتوافرة في الكويت مستفيدة بذلك من الموقع الجغرافي وقرب المسافة والعلاقات التجارية القديمة بين الطرفين. وتمتلك ايران رابع أكبر احتياطيات النفط في العالم وتعتبر بمنزلة منجم ذهب لشركات النفط اضافة الى امتلاكها مستودعات هائلة من الزنك والنحاس والحديد والفضة والمنجنيز. وعلى الرغم من تراجع الأسعار، تدرس الشركات الدولية استثمارات في القطاع.